الفصل الثالث عشر

الإطار العام في قيادة الجماعات المتباينة

الجماعات النسوية في المملكة العربية السعودية

مي الدباغ

كلية دبي للإدارة الحكومية

كلية هارفارد كينيدي

تستطيع قيادة الجماعات المتباينة، وهي مجال ناشئ في دراسات القيادة، الاستفادة من فهم أكثر شمولاً لدور العوامل المتضمنة في دينامية الجماعات المتباينة. وما أولت أدبيات القيادة دور القائد، ودور التابع حديثاً، ما يستحقانه من اهتمام، وعلى الرغم من ذلك، فقد أُنجز عمل أقل على محتوى القيادة. [1] لقد قدّمت أدبيات علم النفس الاجتماعي دروساً قيّمة عن دور السياق المهم في علاقات الجماعات المتباينة، ولا سيما طرق تعريف الذات من زاوية عضويتها في جماعات مختلفة. [2] لكنّ قدراً غير يسير من الأعمال، التي ترتكز على هذه الأفكار الأصلية للهوية الاجتماعية، أفرط في تبسيط عملية وضع مفاهيم دور السياق. [3] ويعطي تحديد مفاهيم دينامية الجماعات المتباينة بعناية واهتمام بأدق التفاصيل، وزناً أكبر لعوامل فردية في سياق العوامل البنيوية أو السياقية، وذلك باستخدام متغيّرات فردية واجتماعية في النظرية والبحوث. [4]

يتناول هذا الفصل، باتخاذ الحركة النسوية الناشئة في المملكة العربية السعودية حالة عيانية للدراسة، كيف يُعَدّ السياق، مُمثَّلاً في العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بُعْداً

مهمـاً فـي إدراك قيادة الجماعـات المتباينة. ويقدِّم سيـاق الحركة النسوية فـي المملكة العربية السعوديـة مثـالاً واضحـاً علـى دور السياق في قيـادة الجماعـات المتباينة؛ لأنّه يشمـل أكثر من جماعتيـن متفاعلتين، حيث الهوية مغروسة فـي سياقات ذات مغزى من الناحية العاطفية، وحيث توجد سُبُل عدّة لتحليل الذات.

ويتنـاول الفصل أيضاً كيفية استفادة الجماعات النسويـة في المملكة العربية السعودية من أيّ تغييـر فـي السياق لكي تتصـل إحداهنّ بأُخرى على نحـوٍ لم يسبق له مثيـل. ويقترح مسارات ثلاثـة تبيِّـن أثر السياق في قيادة الجماعات المتباينة؛ أولها: تأثيـر السياق في تشكيل الجماعات الأساسـي؛ لأنّ السيـاق يصوغ الهوية (أي يكوِّنها). والثاني: صياغـة السياق فرصاً للعمل الجمعي ضمـن الجماعـات الفرعية في المجتمع (أي عمل جمعي). والثالـث: توفير تغيّرات السياق فرصاً وحوافـزَ للتعاون بين الجماعات (أي قيادة جماعات متباينة). والأهم ممّا سبق أنّ هذه المسارات الثلاثـة ترتبط معاً بعلاقـة تساندية تكاملية، فمن شأن أيّ تغيير في أحدها أن يؤدي إلى تغيير في المسارين الآخرين، والعكس بالعكس.

فكيـف تصوغ المسارات الثلاثة السابقة قيـادة الجماعات المتباينة؟ لإرساء قاعدة للنقاش حـول ذلـك، سأطرح إطـار عمل مفاهيميـاً، يجمع بيـن نظريات مأخـوذة من أدبيـات الحركات الاجتماعيـة وأدبيات الأنتروبولوجيـا الاجتماعية عن النوع الاجتماعي في الشرق الأوسط؛ على أن أُتبعـه بوصـف موجز عن مجموعات النسـاء اللائي أجريت معهنّ مقابـلات؛ خدمةً لأهداف هذه الدراسـة، وبلمحة عامة عن السياق الاقتصادي والاجتماعـي السياسي الذي تعمل فيه الجماعات النسوية السعودية. ويتوزَّع ما تبقّى من الفصل على ثلاثة أقسام رئيسة تبيِّن مسارات تأثير السياق فـي قيـادة الجماعات المتباينـة: صياغة السياق تشكيـلَ الهوية، وصياغة فرصـ العمل الجمعي، وإضفاء تغيّرات السياق حوافزَ على قيادة الجماعات المتباينة. ويُختَتم الفصل بدراسة ما تقترحه الحالة السعودية بالنسبة إلى دور السياق في قيادة الجماعات المتباينة عموماً.

إطار العمل المفاهيمي والمنهجية والوضع المحيط

شدَّد منظّرو العملية السياسية في أدبيات الحركات الاجتماعية على دور العوامل البنيوية في بروز هذه الحركات وتوسّعها. وقد حدَّدوا ثلاثة مفاهيم مهمة لقيادة الجماعات المتباينة والقيادة

داخل الجماعة، ألا وهي: الفرصة السياسية، وموارد التعبئة، والتأطير الثقافي.[5] **والفرص السياسية** هي جوانب للبيئة السياسية، يمكنها أن تمثّل الحوافز للأفراد (أو الجماعات) كي يتصرّفوا جمعياً عن طريق فرض توقعاتهم للنجاح أو الفشل. أمّا **موارد التعبئة**، فتشمل الشبكات الاجتماعية والمؤسسات الرسمية التي يُنشئها قادة الجماعات، ويستخدمونها عندما تسنح فرصة سياسية. في حين يشير **التأطير الثقافي** إلى المعاني المشتركة التي يضفيها الأشخاص على وضعهم.[6] ويُذكَر أنّ التغييرات السياقية المواتية سياسياً تُسهِم في توفير حوافزَ لقادة الجماعات النسوية في المملكة العربية السعودية؛ من أجل توظيف ديناميات جديدة في مجال الجماعات المتباينة، ويساعد إطار عمل العملية السياسية على تحديد الطرق المناسبة لإيجاد تلك الحوافز؛ أي تعبئة الموارد من أجل العمل الجمعي داخل الجماعة بطرق جديدة، والمشاركة في جهود إعادة تشكيل الهوية الاجتماعية بوساطة عمليات التأطير الثقافي.

من جانبه، يكمِّل العمل الاجتماعي الأنتروبولوجي في مجال النوع الاجتماعي في الشرق الأوسط، ويعقِّد أيضاً قراءةَ العملية السياسية للعلاقة بين الدولة والحركة النسوية.[7] وبصورة أكثر تحديداً، يسلِّط هذا العمل الضوء على كيفية إقحام أيديولوجية الدولة في تشكيل الهوية والعمل الجمعي. وفي حالة المملكة العربية السعودية، فإنّ أيديولوجية النوع الاجتماعي التي يروَّج لها في الثقافة السياسية، تجعل تدجين المرأة أمراً مثالياً، وترفع من شأن الفصل الجنسي. وترتبط هذه الأيديولوجية ارتباطاً وثيقاً بالأيديولوجيات التي تمنح المَلَكية الشرعية.[8] وقد باتت المرأة، عن طريق إنشاء أيديولوجية «النسوية المثالية» (لا أستخدم علامات الاقتباس إلّا حين أقتبس مباشرة من كلام شخص ما، لا للفت الانتباه إلى المصطلح)، رمزاً للهوية الوطنية؛ وأضحى مظهرها وسلوكها ودورها في المجتمع كلّه يرمز إلى التزام القيادة بحماية «عائلتها القبلية» من النفوذ الغربي، ومن تحدي سيطرة الرجل في أثناء مراحل التغيير الاجتماعي.[9]

ولمّا كانت الدولة قادرة على التلاعب بأيديولوجية النسوية المثالية، فقد استغلتها في وضع سياسات تحررية وتقييدية على حدّ سواء.[10] ومن شأن هذه المطواعية تحديداً أن تدعم عمليات التأطير الثقافي للجماعات النسوية، عندما تتفاوض الأخيرة على مواقعها المختلفة في شبكة سلطات الدولة وهيئاتها، التي تشكِّل جميعها أيديولوجية النسوية المثالية هذه وتصونها. وبذلك،

تنطـوي إستراتيجيات التعامل المختلفـة مع جهات فاعلة متنوعة، داخـل المملكة وخارجها، على عواقب تطال التماسك ضمن الجماعة، وقيادة الجماعات المتباينة.

فـي حين تُسهِم نظرية العملية السياسية في تحديد المسـارات التي تربط بين تغيّر السياق وديناميـات الجماعـات المتباينة والديناميـات الفاعلة داخل الجماعة، وقد تشـرح الأدبيات التي تخوض في النـوع الاجتماعي والهويـة، سبب أهميـة الهوية الاجتماعيـة بالنسبة إلـى ديناميات الجماعـات المتباينة والديناميات الفاعلة داخل الجماعة. وعلى هـذا، فإنّ استخدام المنظورين معـاً في دراسة حالة الجماعات النسوية في المملكة العربية السعودية، سيوفِّر لنا إطار عمل مفيد فـي تحليل المسارات التي تربـط تغيّر السياق بتكوين الهوية، والعمـل الجمعي، وقيادة الجماعات المتباينة.

يُذكَر أنّ بيانات هذا الفصل الأولية أُخِذت من مقابلات مفصّلة ومعمّقة أُجرِيت مع عشرين قائـدة جماعة نسوية في المملكة، ينتمين إلى جماعات رسمية أو مؤسسية، كغرف التجارة، أو إلى شبكات مرنة من الناشطات والكاتبات اللاتي يتواصلن ضمن تجمّعات غير رسمية؛ بهدف التأثير جماعيـاً في صنع القرار بشـأن قضايا محدَّدة عن طريق كتاباتهنّ. لقـد نسقّت جميعن السيدات اللاتـي أجريت معهنّ مقابلات جهـوداً جماعية تسعى لمنح المرأة دوراً أكثـر عدالةً وإنصافاً في الحيـاة العامـة، وذلك عن طريق الكتابة والتنظيم والاحتجاج. وقد تبيَّن أنّ هؤلاء النسوة أتين من خلفيات متنوعة. فقد تعلّم قسم منهنّ في المملكة العربية السعودية، ودرس قسم آخر في الخارج. وهنّ يشغلن نقاطاً أيديولوجية مختلفة على طول «الطيف» النسوي، ويصفن أنفسهنّ بالإسلاميات والحداثيـات والليبراليات والمحافظات اللائي يدافعن عن حقوق المـرأة. وهنّ ينتمين أيضاً إلى مناطـق مختلفة من المملكة العربيـة السعودية، ولديهنّ وجهات نظر متنوعـة بشأن جدول أعمال التغييـر الاجتماعي. وبذلـك، تمثِّل السيدات اللواتـي أجريت معهنّ مقابلات عيّنـةً مثاليةً لإنشاء نماذج متباينة لقيادة الجماعات، والقيادة داخل الجماعة في الجماعات النسوية السعودية.

تمتـد جذور السياق السياسـي الاقتصادي الاجتماعي الحالي للحركـة النسوية الناشئة في المملكـة العربية السعودية إلى التطورات التي حدثت منذ تأسيس التحالف السياسي الديني الذي وحَّـد مناطق شبـه الجزيرة العربية عـام 1932م. ومنذ ذلك الحين، تعرّضـت مجتمعات متنوعة نسبيـاً لمحاولات حثيثة لاستبدال هوياتها، استناداً إلى «ممارسـات غير قويمة» ظاهرياً، واختيار

هويـة جديدة تخدم الدولـة – الأمّة. [11] وكانت المرأة هي الخاسر الرئيـس في هذه العملية؛ لأنّ مجتمعهـا وفضاءهـا المشترك المخصّص للتضامن النسوي خارج المنـزل بُني استناداً إلى هذه الممارسـات غير القويمة. [12] وبسبب إعادة تعريـف خبرة المرأة في المجتمع عن طريق الشعائر والعبـادات مـن دون تقديم بديـل؛ إذ كان المسجد فضاءً يهيمِن عليه الذكـور، فقد تحوَّل الفصل الاجتماعـي البسيط للنساء عن الرجال إلى وضعٍ وجـدت فيه المرأة نفسها وقد أُقصيت عن بقية النساء. [13]

من جانب آخر، تؤثِّر العوامل الاقتصادية تأثيراً عميقاً في هوية المرأة، وتُفضي إلى مثبّطات للعمـل الجمعـي أيضاً. فقـد أسهمت الطفرة النفطية فـي سبعينيات القـرن العشرين بفاعلية في إحـداث تنمية هائلة أمنّت للمرأة فرص تعليم وتوظيف لـم يسبق لها مثيل. [14] وقد أدت سياسات التنميـة هذه، مع العوامـل السياسية الدينية المتعلّقة ببناء الأمّة، إلـى وضع ما كان سابقاً أعرافاً اجتماعية أو تقاليد محلية على صورة مؤسسات وتحويله إلى قوانين. [15] وكان للتحديث أثر مختلط فـي حيـاة المرأة، فقد أتاح لها من جهةٍ فضاءات جديـدة للمشاركة الجمعية، لكنّه كبَّلها من جهة أُخرى بقيود أيديولوجية النوع الاجتماعي للدولة، التي زعمت الأصالة الدينية والثقافية.

وفـي واقـع الأمر، فقـد شهدت المملكـة العربية السعودية فـي الحقبة التـي أعقبت أحداث الحـادي عشر من سبتمبر عمليةً صارمةً لإعـادة تكوين الهوية الوطنية، وفهماً جديداً لدور المرأة السعوديـة. فعلى الصعيد الخارجي، باتـت خطابات السياسة الخارجيـة الأمريكية تجاه الأنظمة التسلّطيـة تحمـل نبرة تهديـد، ولا سيما في أعقـاب التوسّـع العسكري الذي أفضـى إلى احتلال العـراق. [16] ووجد السعوديـون رجالاً ونساءً أنفسهم أمام خطاب جديد عن الحرب على الإرهاب، وهـو خطـاب معـادٍ لحكومتهم ودينهـم وثقافتهـم. [17] أمّا علـى الصعيد الداخلي، فقـد أسهمت الهجمـات الإرهابيـة على مناطـق بالمملكـة العربية السعودية فـي زعزعة شرعيـة الأيديولوجية الوهابيـة، ووضع طبيعة التحالف السياسي الديني على المحك. [18] وأدت هذه الظروف إلى تطورٍ فـي الحقل الفكـري السعودي تمخّضت عنـه تحالفات بين جماعـات ذات أيديولوجيات متعارضة تاريخيـاً، تضـم الليبراليين والعلمانييـن والسنّة والشيعة. وقد اجتمعت هـذه الجماعات على نقد الأيديولوجية التقليدية السائدة. [19]

مـن جانبهـا، وجدت المرأة السعوديـة نفسها في موقف فريد من نوعـه وجهاً لوجه مع هذه التغيّـرات السياقية. فقد وضعت حكومة الولايات المتحـدة مسألة تعزيز حقوق المرأة في صدارة حملتهـا لنشـر الديمقراطية في العالم العربي، وهي حملة سلّطـت الضوء على الموقع الذي تحتله المـرأة السعوديـة في صُلـب الحديث عـن التحديـث والأصالة الثقافيـة، وبوصفها رمـزاً للهوية الوطنيـة. هذا إضافة إلى تغيّـر موقف الدولة الرسمي من المـرأة. وبالطريقة نفسها التي احتوى بها الإعلام السعودي الأصوات الفكرية والمذهبية المهمَّشة سابقاً، راحت الصحف الوطنية تطبع صـوراً للنساء السعوديات، اللائي خضعن زمناً طويلاً للرقابة الإعلامية؛ وأجرت برامج تلفزيونية سعودية مقابلات مع سيدات أعمال ناجحات؛ وشاركت نساء عدّة الوفود الرسمية في زياراتها إلى الدول الأجنبية، مثلما حدث في أول زيارة للملك عبد الله إلى الصين.

وفـي هذه الأثناء، بـرزت إلى الواجهة أحـداث ثلاثة بوصفها حالات إصـلاح تبيِّن ما سلكه دمـج المـرأة وإقصاؤها عن عملية الإصلاح مـن سُبُل معقّدة: مؤتمر «الحـوار الوطني» الذي دعا إليـه الملك عبد الله عام 2003م، والانتخابات البلدية عام 2003م، وانتخابات غرف التجارة عام 2004م. [20] وسـواء أكانت هـذه الإصلاحات حقيقية وشاملة ومتسقـة أم لا، فإنّها تشي بكثير من أساليـب الجماعـات النسوية في تنـاول المشاغل البـارزة على صعيد الوحـدة الوطنية (في وجه الإرهـاب الداخلي)، والهوية الوطنية (في وجـه العدائية الغربية الملموسة). وفيما يأتي بيان لكلّ من هذه الأحداث:

الحوار الوطني: في عام 2003م، عقِد مؤتمر برعاية الملك عبد الله، وقد جمع للمرّة الأولى فـي تاريخ المملكـة زعماء دينيين مـن جماعات مذهبيـة مختلفة، كان بعضهـا مهمَّشاً في السابق. وتمخَّضت الجلسة الثالثة من مؤتمر الحوار الوطني، التي ركزت على «حقوق المرأة وواجباتهـا»، عن اقتراحات عدّة لتوسيع دور المرأة في الحياة العامة، ومن ثَمّ تحدي القيود القانونيـة والاجتماعيـة المفروضة حالياً، وذلك عبر منبر وطنـي. [21] لكنّ البيان الختامي اقتصـر على عدد قليل من هذه الاقتراحات؛ نظراً إلـى أنّ التوصيات النهائية كانت تتطلّب إجماع الحاضرين.

الانتخابات البلديـة: شملت الانتخابات البلدية التي أُعلن عنها أول مرّة عام 2003م نصفَ مقاعد المجالس البلدية في سائر أنحاء البلاد. وقد تناولت تقارير الإعلام السعودي الحدث

بوصفه حدثاً تاريخياً في إنشاء ثقافة المشاركة السياسية. وكان الغموض يكتنف قواعد مشاركة المرأة في البداية، لكنّ إعلاناً لاحقاً أوضح عدم أهليتهنّ للمشاركة.[22] وعلى الرغم من استبعادهن من الانتخابات، فقد أفسح الغموض الذي اكتنف إعلان الانتخابات الأولي مجالاً لعمل الجماعات النسوية علناً.

انتخابات غرفة التجارة: سُمح للمرأة عام 2004م بالمشاركة في انتخابات موسَّعة لغرف التجارة والصناعة. وشهدت مدينة جدّة الواقعة في المنطقة الغربية من المملكة النصر الأكبر بانتخاب سيدتين في المجلس. ولم تفز أيّ سيدة أُخرى في انتخابات المناطق الأُخرى جميعها، على الرغم من وصول بعضهنّ إلى المجالس عن طريق التعيين. وتكمن أهمية هذا الحدث في السماح للمرأة بالمشاركة في عملية انتخابية للمرّة الأولى. إضافة إلى ذلك، فقد تقاسمت النساء في أجزاء مختلفة من المملكة تجربة المشاركة في مبادرة إصلاح، بعد أن كنّ مستبعدات سابقاً.

وختاماً، فقد حصلت الجماعات النسوية من مبادرات الإصلاح الثلاث جميعها على فرص مشاركة لم يسبق لها مثيل. وناقشت السيدات اللائي أجرينا معهنّ مقابلات في هذه المبادرات بإسهاب، وهذا ما أتاح لنا دراسة المسارات المترابطة معاً، التي تربط العوامل السياقية بتغيّرات الهوية والعمل الجمعي وقيادة الجماعات المتباينة.

تشكيل المحتوى لتكون الهوية

أتاح سياق ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ولادةَ أول تساؤل عام مقبول رسمياً عن أيديولوجيا النسوية المثالية في المملكة العربية السعودية. وقد جمع الحوار الوطني بين أطراف مختلفة ذات آراء متنوعة على منصة وطنية لمناقشة «حقوق المرأة وواجباتها»، وأتاح إمكانية إعادة طرح أيديولوجية النوع الاجتماعي السائدة بوصفها مادة مشروعة للنقاش. ومع أنّ السيدات اللائي أجرينا معهنّ مقابلات تحدَّثن عن المؤتمر بلهجة لا تخلو من خيبة الأمل، فقد اقترنت تجربة المشاركة فيه بكثير من الآثار الجانبية الإيجابية العرضية، التي أثَّرت حقّاً في آراء الآخرين.

أخفق المؤتمر في تغيير معايير النقاش حيال أيديولوجية النسوية المثالية، وهذا ما سلّط الضوء على الحاجة إلى تأطير واضح للقضايا التي من شأنها أن تفسح المجال لظهور صوت

جمعي. ولم يغب هذا الدرس عن أذهان المشاركين في المؤتمر. فقد تحدثت إحدى مؤسِّسات قسم المرأة في غرفة تجارة وصناعة جدة (مركز خديجة بنت خويلد) بحماس عن مؤتمر آخر ساعدت على تنظيمه، يُدعى «حقائق مشاركة المرأة في التنمية الوطنية». وقد خصَّص هذا المؤتمر الذي استضافته الغرفة أكثر جلساته لتحديد العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي. [23]

وفي واقع الأمر، فإنّ مسألة إعادة تشكيل النوع الاجتماعي ضمن التعريف الجديد للهوية الوطنية، كانت هي المناقشة الحقيقية المطروحة. وفي ذلك، قالت هذه السيدة حرفياً: «لقد باتت الحقيقة البشعة للقوى التي كانت تضطهد المرأة، دون وجه حق، بادية للعيان بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وأردنا أن نوضّح في مؤتمرنا أنّ الدين ليس حكراً على أحد. ومن واجبي بصفتي امرأة مسلمة أن أحصل على حقوقي بنفسي، وألّا أنتظر أن يمليها عليّ الآخرون». وقد أدى هذا الحدث إلى تفسير معدِّل للنسوية المثالية، أسهم في تعبئة موارد منطقية، عُدَّت موثوقة وداخلية المنشأ. وكانت هذه، في حقيقة الأمر، تُعدّ لبنات لغة الوعي النسوي الجمعي الجديدة في المملكة العربية السعودية.

يُذكَر أنّ الحركة النسوية الإسلامية ليست بالمفهوم الجديد في المملكة العربية السعودية، لكنّها – مع ذلك – تُعَدّ الطريقة المناسبة لاستخدام مجموعة أدوات الإسلام في تعبئة الموارد من أجل العمل الجمعي الذي كان غائباً. [24] فمثلاً، قد لا يعارِض المنطق المناهض للفصل مفهوم الفصل مباشرة، لكنّه يتحدى تعريفه الذي يرتكز على مبدأ سدّ الذرائع الوهابي (أي تحريم كلّ ما من شأنه أن يقود إلى المعصية).

إضافة إلى ذلك، كانت رمزية الحدث بحدّ ذاتها مؤثِّرة في سياق فضاء عام يفصل بين الذكور والإناث في المملكة العربية السعودية. وما كان المؤتمر «مختلطاً» فحسب، بل نظَّمته سيدات، وحضره الرجال بوصفهم متحدثين، وعقِد تحت رعاية كريمة الملك، الأميرة عديلة، وهذا ما يقطع الطريق نحو الطعن في مصداقيته. وبصورة رمزية، كان المؤتمر يُعدّ تفنيداً متأخراً للذرائع التي طُرِحت في مؤتمر الحوار الوطني. وطرح المؤتمر وجهة نظر بديلة عن النسوية المثالية، اكتسبت شرعية من حضور سلطات الدولة، ومنها أعضاء من العائلة المالكة، وفروع تشريعية وتنفيذية في الحكومة. وجرى تجميع عروض المتحدثين التقديمية وتصنيفها وتوزيعها

علـى أقراص مدمجة، وأُتيح الوصول إليها عن طريق شبكة الاتصالات بوصفها مصادر للنقاشات الوطنيـة المستقبلية، ولعمليات التفاوض اليومية الصغيرة التي تواجهها سيدات الأعمال. وأوضح المؤتمـر أيضاً كيف أنّ عملية إعادة تعريف الهوية التـي أتاحتها التغيّرات السياقية، تبشِّر بفرص العمل الجمعي، وترتبط بها على نحو معقّد.

يبيِّـن الحـوار الوطني أنّ من شـأن التغيّرات السياقيـة التي تصوغ الهويـة أن تؤثِّر في أوضاع الجماعـات المتباينـة أيضاً؛ إذ استفـاد المؤتمر من طرح حقوق المرأة بوصفهـا موضوعاً مشروعاً للمناقشة، وهذا ما حفز المنافسة بين الجماعات النسوية في المناطق كي تثبت قيادتها. ومثلما قالت مؤسِّسة مركز خديجة بنت خويلد: «لم يسدل الستار على مناقشة حقوق المرأة بانتهاء الحوار الوطني. لقد وجّهنا دعوات إلى متحدثين من مناطق مختلفة في المملكة العربية السعودية؛ لإظهار أنّ مطالبنا مشتركـة على المستوى الوطني، وقمنا برعايـة طالبات حرصاً على أن يكون الجيل الجديد مشمولاً. وتقوم غرفة التجارة في الرياض بالأمر عينه حالياً». وبذلك، تعمَّدت قائدات هذه الجماعة النسوية أن يشمـل التمثيـل المناطق كلّها، وعملن بانتقائية على بناء تحالفات مـع شخصيات مؤثِّرة، وأعدن تعريـف التأطير الثقافي لأيديولوجية النوع الاجتماعـي الوطنية. وقد أتاح هذا الترتيب ولادة نموذج (أو نمـوذج أولي) يمكن محاكاته في مدن أخرى، مع تسهيل التعاون الداعم بين الجماعات النسوية في مختلف المناطق في الوقت ذاته. وهنا تصبح الصلة بين الهوية وقيادة الجماعات المتباينة جلية؛ إذ إنّ من شأن العوامل السياقية التي تصوغ الهوية أن توفِّر حوافزَ لقيادة الجماعات المتباينة أيضاً.

مساهمة المحتوى في توفير صياغة الفرص للعمل الجماعي

تاريخيـاً، ساعدت صفة الدولة الذكورية على تعريف السياق الذي أعطى النساء في المملكة العربية السعودية فرصاً محدودة للقيام بأعمال جماعية على نحو علني. وكان قيام مجموعة مكوَّنة مـن سبع وأربعين سيدة بقيادة سياراتهن في الرياض ضمن مظاهرة سلمية عام 1990م، المثالَ الأشهـرَ عن عدم جـدوى احتجاج المرأة. ومع أنّهنّ لم يخرقن أيّ قانـون، فقد عُدَّ عملهنّ تهديداً خطيـراً لشرعيـة دور الدولة بوصفها حامية للنسوية المثالية. ولكـنّ جملة من الأسباب كانت، في حقيقـة الأمر، تقف خلف أزمة الشرعية، منهـا: الاستياء الشعبي من وجود القوات الأمريكية على الأراضي السعودية، والسخط من انخفاض الدخل بمقدار الثلث عن مستوياته المعهودة في العقود السابقـة؛ مـن جرّاء عمليات تنمية اقتصادية خاطئة في حقبة ما بعـد الطفرة النفطية.[25] وكان

الاحتجـاج يُعدّ فرصة مواتية لتحويل الأنظار عـن توترات عميقة الجذور على الحلبتين: السياسية والاقتصاديـة. [26] وقـد أُسبِغت الشرعية القانونية علـى منع المرأة من قيـادة السيارة، وعوقِبت المحتجـات بقسوة. وجاءت حادثة العقاب الجماعي هذه، التـي حصلت على دعاية كبيرة، لترمز إلى عدم جدوى الاحتجاج، وإلى ما يحدق بالعمل الجمعي من أخطار.

ومـع ذلك، فقد أتاحـت المستجدات السياسيـة الاقتصادية والتقنية الجديـدة التي ميّزت المملكـة العربية السعودية في مطلع القـرن الحادي والعشرين، فرصاً جديدةً للعمل الجمعي. وقد شرحت لنا ناشطة قيادية في مجال حقوق الإنسان في المنطقة الوسطى تجربتها في إدارة منتدى إلكترونـي شهري يضم مئـة وخمسين كاتبة وأكاديمية. وكانت أنشطـة المجموعة تقام على شبكة الاتصالات أو في منازل خاصة، وقد نجحت هذه المجموعة في الدفاع عن قضايا كانت مناقشتها أمراً شديد الحساسية، ومنها الإصلاح القضائي. وتتمثّل طبيعة عمل المنتدى في إرسال الناشطة رسائـل إلكترونية إلـى الكاتبات بشبكتها، لتشجيعهنّ على الكتابة فـي قضية مهمة بعد تحديدها، وكانت حجج وبراهين دينية تقدَّم إلى هؤلاء الكاتبات بصورة متكررة لدعم مواقفهنّ. لا يُملي هذا الجهـد – للتأثير فـي صنع القرار– على الكاتبات مـا يجب أن يقلنه، لكنّه يقـدِّم منصة لتحديد القضايـا التي تواجهها المـرأة محلياً أو مناطقياً، ويحوّلها إلى قضايا تحظى باهتمام وطني. ومن هـذه القضايا قضية «فتاة القطيـف» الذائعة الصيت، وهي فتاة شابـة اغتصبتها عصابة، وحُكِم عليهـا –مع ذلك– بِمئتي جلدة، لأنّها كانت فـي خلوة مع رجل غريب في سيارة. وأمطرت الحملة التي نظّمتها المجموعة الصحف والمجلات المحلية بمقالات تدعو إلى إبطال الحكم. وأثمرت هذه الجهـود التي بُذلـت للتأثير في صنع القرار، إلى جانب ضغوط خارجية وأُخرى داخلية، عن إبطال الحكم، والتمهيد لعملية إصلاح قضائي. وأتاحت الشبكات الإلكترونية إقامة نقاشات وطنية منسقة عن الحوادث المحلية التي ما كانت سابقاً تحظى بأيّ اهتمام على المستوى الوطني. ويمكن أيضاً ترجمة أمثلة من هذا القبيل عن العمل الجمعي إلى فرص لقيادة الجماعات المتباينة. فمثلاً، أظهر نقاش عام عن حصة النساء في مساحة المسجد الكبير، أنّ ناشطة حقوق إنسان تمكَّنت من تخطي الحـدود الوطنية لتطلب مساحة حقيقية أكبر في الحياة العامـة، استناداً إلى الحقوق الإسلامية.

وبـدأ النقاش عندما سرَّب الإعلام أنباءً عن اقتراح لنقل المكان المخصّص لصلاة النساء بعيـداً عـن المسجد، وفصله عن المـكان المخصص للرجال. وقبل تمرير القانـون فعلياً، نظَّمت

الناشطة القيادية حملة للتأثير في صنع القرار في الصحف السعودية تلقي الضوء على الطبيعة غير الإسلامية لتقليص المساحة المخصّصة للنساء في المسجد. وتلقّفت مقالتها منظّمة دولية للنساء المسلمات، وصاغت عريضة إلكترونية تحمل أكثر من ألف وخمس مئة توقيع. وأُصدر بعد ذلك بقليل، بيان رسمي يقلل من جدّية المقترح، ومن احتمال تطبيقه.

وكانت شبكات الحركة النسوية الإسلامية الدولية قد عرفت طريقها إلى المشهد السعودي إلكترونياً، وأعادت تأطير القضية. حيث كان يُعتقد في البداية أنّها قضية سعودية، لكنّ نطاقها اتّسع لتصبح قضية إسلامية. لقد ألقى هذا المثال عن قيادة الجماعات المتباينة الضوء على إمكانية تحدي أيديولوجية النوع الاجتماعي للدولة، لا بإعادة صياغتها فحسب، بل عن طريق إبراز تأثيرها السلبي المحتمل في علاقات الدولة بجهات خارجية مؤثرة. وقد ساعدت التقنيات الجديدة الجماعات النسوية على تحقيق هدفها عن طريق إعادة تعريف هويتها سياقياً، وغرس معنى جديد فيها.

أثر تغيّرات المحتوى في حفز قيادة الجماعات المتباينة

يشير تغيّر المحتوى الموصوف في القسمين السابقين إلى إسهام تغيّر الهوية والعمل الجمعي في تسهيل تعاون الجماعات المتباينة. لكنّ قيادة الجماعات المتباينة تعتمد على الموازنة بين صيانة تماسك جماعة «نحن» وتعاون الجماعات المتباينة. [27] وإذا أخفقت جماعة ما في تعريف مؤشرات (بارامترات) تفاعلها مع الجماعات الأخرى، فقد يهدِّد تنوّع الآراء تضامنَ أعضائها. وكانت مديرة منتدى الكاتبات قد أوضحت هذا التحدي عندما أمضى أعضاء في مجموعتها ساعات للتوصل إلى إجماع بشأن طبيعة التفاعل مع المؤسسات الغربية، كالسفارات والمنظمات غير الحكومية. [28] وكان التوصل إلى إجماع حول هذه القضية أمراً فائق الأهمية؛ لأنّ ما يحدث حالياً من إعادة تكوين للتحالفات السياسية الداخلية والخارجية بدّل مقتضيات التعامل مع المؤسسات الغربية. وأثّرت الخيارات التي اتخذت بشأن حلفاء الجماعة في علاقات الجماعات المتباينة بين الجماعات النسوية في المملكة العربية السعودية. إضافة إلى ذلك، فقد مثّل تركيز الجماعة على تحقيق إجماع تحدياً لأساليب اتخاذ القرار التسلسلية المتبعة التي تصدر من المستوى الأعلى إلى المستوى الأدنى. ويمكن تعميم دينامية القيادة التحولية هذه إلى أوضاع

خاصة بالجماعات المتباينة لصياغة هوية مبنية على ثقافة مشاركة، وهذا ما يمثّل تحدياً للوضع الراهن.[29]

برهنت الجماعات النسوية في المملكة العربية السعودية على براعتها في قيادة الجماعات المتباينة، بإيجاد أهداف شاملة وحّدت أعضاء مجموعات متنوعة في مناطق مختلفة. وبدافع من المعاناة المشتركة من إقصاء محتمل من الانتخابات البلدية، استغلت قائدة جماعة نسوية من المنطقة الوسطى موقف الدولة الملتبس من مشاركة المرأة، وتواصلت مع جماعات نسوية في المملكة كلّها، وشجّعتها على ترشيح أعضائها لخوض الانتخابات. وقالت حرفياً: «كان وجودنا ضرورياً، لا سيّما أنّ الغموض كان يكتنف قرار السماح لنا بالمشاركة. لقد استخدمنا شبكتنا، وكتبنا وضغطنا للتأثير في صُنّاع القرار بهدف الحصول على حقّ النساء من مدن مختلفة بترشيح أنفسهن. وأوحى ذلك، حتى للنساء اللواتي ما فكرن في الترشّح بعد أن اتصلنا بهن، بأسلوب للتفكير في أنفسهن ودورهن في المجتمع وبمسؤوليتهن في المشاركة».

لقد حوّلت هذه الجماعات موقفاً يكتنفه الغموض والاستبعاد المحتمل إلى فرصة لإعلان هدف وطني مشترك على الملأ، لتبرهن بذلك على استعداد المرأة لدخول المعترك السياسي. لذا، وعلى الرغم من استبعاد المرأة من المشاركة في الانتخابات البلدية، فقد أدّت عملية الاتصال بمرشحات محتملات إلى ظهور جماعات في المناطق تخطّط لجولة الانتخابات القادمة. وعلى الرغم من القيود القانونية المفروضة على مشاركة المرأة هذه المرّة، فقد شدَّدت قائدات الجماعات على أهداف شاملة، وخطَّطن لمشاركة جماعات متباينة مستقبلاً. وفي واقع الأمر، وعن طريق التواصل مع جماعات أُخرى، فقد جرى تخيل هوية محتملة جديدة ثمّ إنشاؤها، وهذا ما جعل تعاون الجماعات المتباينة أكثر قابلية للتطبيق في المستقبل.

ثمّة آلية أخيرة لقيادة الجماعات المتباينة تدور حول إنشاء هويات مختلفة أو ثنائية بهدف تسهيل التعاون بين الجماعات المتباينة. ففي مقابلتها، أشارت إحدى المشاركات في انتخابات غرف التجارة في المنطقة الشرقية حصرياً إلى المنطقة الغربية، قائلة: «إنّ نساء المنطقة الشرقية ما فتئن يذلِّلن العقبات في المجتمع»، ثمّ أضافت قائلة: «تهيّب أعضاء الغرفة الذكور دعمنا. وقدّموا لنا التمويل، ولكن بهدوء؛ لأنّهم كانوا قلقين بشأن نظرة الآخرين إليهم». ولكنّها،

فـي المقابل، نسبت الفضـل في النصر الذي حقَّقتـه المرأة في انتخابات جـدة إلى الدعم الذي قدَّمه الرجال لهنّ، قائلة: «للنساء شبكات تضم رجالاً، وقام الرجال بالتصويت لهن».

لعـلّ هـذا الاختـلاف المناطقي يُعَـدّ نقطة قـوة أيضاً. فبعـد الانتخابات، قـرَّر أعضاء من جمعيتهـا الخاصـة بسيدات الأعمال إعادة التفكير في طريقتهن فـي تحديد الأولويات قائلين: «لا يمكننـا اتبـاع الخطط التي اتبعت فـي جدّة. ليفعلن ما يحسـنّ القيام به. لقد أدركنـا أنّنا نحتاج إلـى الاستثمار الجماعي. ويمكننا إنشاء صندوق، ودعم المرشحات مالياً في الانتخابات القادمة. لدينـا مصادر أخرى، كصلاتنا مع سيدات الأعمال في الخليـج». لقد حافظت هذه الجماعة على تعاون الجماعات المتباينة عن طريق التركيز على الاختلاف بوصفه مصدر قوة، مع الحفاظ على هويـة جماعة أكثر دمجاً؛ لتجنّـب الصراع أو المنافسة بين الجماعـات. وتعود هذه الإستراتيجية فـي قيادة الجماعات المتباينة إلى المربع الأول في إنشاء (أو تعديل) الهوية الاجتماعية، ومن ثَمّ الحفاظ على التماسك ضمن الجماعة.

خلاصة

يبيِّـن التاريخ والسيـاق الخاصين بالحركـة النسوية الناشئة في المملكـة العربية السعودية – بوضـوح– كيـف تجتمع عوامل سياسيـة اقتصادية واجتماعية وتقنية متغيّـرة لتكوين بُعْدٍ فائق الأهميـة في فهم قيـادة الجماعات المتباينـة. إنّ السياق جوهري لفهم طبيعـة قيادة الجماعات المتباينـة لدى هذه الجماعات. ومثلما رأينا، فالسيـاق يؤثِّر في التكوين الأساسي للجماعات؛ لأنّه يصـوغ الهوية، وفرص العمل الجمعي، ويوفِّر حوافزَ لقيادة الجماعـات المتباينة. ولمّا كانت هذه العمليـات تحدث على نحوٍ مترابط فقد تسعى القيادة – على مستوى الجماعات المتباينة– لحفز الأعضـاء إلـى إنشاء هويـة اجتماعية محتملة أو مستقبليـة، وقد تفضي التغيّـرات في الهوية، في الوقت ذاته، إلى فرص للعمل الجمعي، ولقيادة جماعات متباينة.

لقـد طـوّرت الجماعـات النسوية السعوديـة، بتجاوبها مع هـذه التغيّرات فـي الإطار العام، إستراتيجيـات لقيـادة الجماعات المتباينة، مثل: استخدام الأساليـب التحوّلية في اتخاذ القرار، وإنشاء أهداف عليا شاملة، وإنشاء هويات ثنائية. وأفلحت هذه الجماعات، عن طريق توظيف هذه

التكتيكات، في تعبئة الموارد، وبناء التحالفات، وإعادة إنشاء هويات الجماعة، ونجحت في التعاون فيما بينها، وفي تحدي أيديولوجية النوع الاجتماعي للدولة بفاعلية في بعض الحالات.

تطـرح حالة الجماعات النسوية في المملكة العربية السعودية نقاطاً عامة مهمة بشأن قيادة الجماعـات المتباينـة. وعندمـا يستخدم المـرء عدسة علـم النفس الاجتماعـي لتطوير البحوث والنظريـات فـي مجال قيـادة الجماعـات المتباينة، فمـن المفيد أن نتذكـر أنّ عـدداً كبيراً من نظريـات علم النفـس الاجتماعي صُمِّمت أصـلاً بوصفها نظريات عملية تتطلّـب محتوى محدّداً، قبـل أن تصبح مؤهلة لتقديم تكهنـات صالحة. [30] لذا، لا ينبغي الاستهانة بمدى تأثّر عمليات من هـذا القبيل بالصلاحية الداخليـة للمحتوى الذي توجد فيه الجماعات المتفاعلة. من جانب آخر، تنشأ أوضاع قيـادة الجماعات المتباينة، في الحياة الواقعية، بين جماعات متعدّدة، وتكون الهوية مدمجـة في مضامين ذات مغزى من الناحية العاطفية، ويمكـن تحليل الذات بطرق عدّة. إضافة إلى ذلك، فالمحتوى –بحدّ ذاته– هو في حالة دائمة من التغيّر، وهذا ما يفسح المجال أمام كثير مـن إمكانـات التعاون بين الجماعات. [31] وقد تكون التجارب الميدانيـة مكملة، إن لم تكن شرطاً مسبقاً ضرورياً، للقيام ببحوث تكاملية صارمة تجريبياً. [32]

ختامـاً، فقد برهن التفاعل بين الجماعات النسوية السعوديـة على أنّ عمليات إنشاء الهوية هـي فعليـاً «مشروعـات» لا تقتصر على وصـف الجماعات فحسب، بـل يقصد منهـا تعبئتها. [33] وهكـذا، فإنشاء الهوية، بالتعريف، موجّه نحو المستقبل، وليـس مقيداً بالحقائق الحالية. ويطرح هـذا إمكانات جديـدة لقيادة الجماعـات المتباينة، مثل إنشـاء هوية جماعة مبنيـة على احترام التنوع. وفي مثل هذه الظروف، قد لا تكون المقايضة بين تماسك الجماعة والتعاون بين الجماعات المتباينة معضلة عصيّة على الحل. والأمل معقود على قدرة باحثي قيادة الجماعات المتباينة على أداء دورٍ رائـدٍ في دمـج عوامل المحتوى فـي نظرياتهم؛ لإيجاد إمكانات جديـدة لعالم اجتماعي منشود أفضل.

Notes

ملحوظة من الكاتب: أرغب في تقديم الشكر إلى تود بيتنسكي ومايلز وهيوستون وأوين أندروز على تعليقاتهم المفيدة على نسخة سابقة من هذا الفصل.

(1) Bruce Avolio, "Promoting More Integrative Strategies for Leadership Theo– ry– Building," American Psychologist 62, no. 1 (2007): 25.

(2) See, for example, Henri Tajfel's work on social identity and John Turner's work on social categorization. Henri Tajfel, Differentiation Between Social Groups: Studies in the Social Psychology of Intergroup Relations (London: Academic Press, 1978); Henri Tajfel and John C. Turner, "The Social Iden– tity Theory of Intergroup Behavior," in The Psychology of Inter– group Re– lations, ed. Steven Worchel and William G. Austin (Chicago: Nelson–Hall, 1986), 7–24; and John C. Turner, "Some Current Issues in Research on So– cial Identity and Self– Categorization Theories," in Social Identity: Context, Commitment, Content, ed. Naomi Elle– mers, Russell Spears, and Bertjan Doosje (Oxford: Blackwell, 1999), 6–34.

(3) Steven Reicher, "The Context of Social Identity: Domination, Resistance, and Change," Political Psychology 25, no. 6 (2004): 922.

(4) Tom F. Pettigrew, "Extending the Stereotype Concept," in Cognitive Pro– cesses in Stereotyping and Intergroup Behavior, ed. David. L. Hamilton (Hillsdale, NJ: Erlbaum, 1981), 303–331.

(5) Doug McAdam, John D. McCarthy, and Mayer N. Zald, "Introduction: Op– portu– nities, Mobilizing Structures, and Framing Process—Toward a Synthetic, Comparative Perspective on Social Movements," in Compara– tive Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framings, ed. Doug McAdam, John D. Mc– Car– thy, and Mayer N. Zald (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1996), 1–22.

(6) Jeff Goodwin and James M. Jasper, "Caught in a Winding, Snarling Vine: The Structural Bias of Political Process Theory," in Rethinking Social Movements: Structure, Meaning, and Emotion, ed. Jeff Goodwin and James M. Jasper (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2004), 3–31.

(7) Ibid. The political–process theory has been criticized for being overly struc– tural and underrepresenting cultural movements and nonindustrial de– mocracies as cases.

(8) Eleanor A. Doumato, "Gender, Monarchy, and National Identity in Saudi Arabia," British Journal of Middle Eastern Studies 19, no. 1 (1992): 39.

(9) The term Doumato coined to refer to the gender ideology of the Saudi state is the ideology of the ideal Islamic woman. Ibid., 34. 184 Cases in Context

(10) Ibid., 36.

(11) Mai Yamani, Cradle of Islam: The Hijaz and the Quest for an Arabian Identity (Lon− don: I.B. Tauris, 2004).

(12) These practices include ritualized religious meditation and recitation (Sufi zikr), amulet healing, and visits to shrines and had allowed women to meet outside their homes routinely in collective capacities. Eleanor A. Doumato, Getting God's Ear: Women, Islam, and Healing in Saudi Arabia and the Gulf (New York: Columbia University Press, 2000).

(13) Ibid., 215. For more details on the denigration of communal rituals that were or− ganized by and served women's needs, see Yamani, Cradle of Islam.

(14) Muna Almunajjed, Women in Saudi Arabia Today (Houndsmills, UK: Mac− millan, 1997), 59.

(15) These restrictions were seen as compromises to the centralizing state's quest for modernization, which entailed urbanization, mobility, and growth in nuclear households, all of which constituted threats to the preexisting pa− triarchal extended−family structure. The restrictions on women include the prohibition of traveling without the permission of a male guardian, the in− stitutionalized segregation of the sexes in educational and work insti− tu− tions, and the prohibition of women's access to university courses and fields of work con− sidered "unsuitable" for the nature of women. Doumato, "Gender, Monarchy, and National Identity in Saudi Arabia," 34.

(16) The post−9/11 reforms were also driven by cumulative changes that were primarily internal. For more details see Toby Jones, "Seeking a 'Social Con− tract' for Saudi Arabia," Middle East Report 228 (2003): 44.

(17) Andrzej Kapiszewski, "Saudi Arabia: Steps Toward Democratization or Reconfigu− ration of Authoritarianism?" Journal of Asian & African Studies 41, no. 5/6 (2006): 463.

(18) Wahhabism is a term mostly used by Western scholars to describe the puri− tanical Salafi religious tradition promoted by Sheikh Mohammad bin Abdul Wahab. For more de− tails on the effect of the terrorist attacks see Jones, "Seeking a 'Social Contract' for Saudi Arabia," 45.

(19) The demands for reform by the group of Islamo−liberal reformers included equal rights for all citizens, creation of regional parliaments, freedom of speech and assembly, fair distribution of wealth, and addressing unemployment, among others. See Stéphane Lacroix, "Between Islamists and Liberals: Saudi Arabia's New Islamo−Liberal Reformist Trend," Middle East Journal 58, no. 3 (2004): 345.

obeikandl.com

(20) Other reforms include enhancing the size and legislative role of the Consul– tative Council, allowing journalists and engineers to establish trade associa– tions, and launching five economic cities that are large residential, industrial, and commercial projects expected to create 1.3 million jobs and contribute $150 billion to GDP growth by 2020.

(21) More specifically these recommendations included establishing a national machin– ery for women; expanding women's sections in courts of law; is– suing religious prohibitions against domestic violence; widening educa– tional and vocational opportunities for women; and evaluating the current state of public transportation serving women.

(22) The initial official statements referred to eligible citizens in the masculine form in Arabic but did not clearly state that women would be excluded as candidates or voters. Sub– sequently, the official reason given for exclud– ing women was that they could not be identi–fied properly because not all had identity cards. These cards were introduced in 2001 to allow for the identification of women as independent citizens rather than as dependents on their male guardian's cards. Paradoxically, to qualify for an identity card, one must obtain the permission of one's male guardian in the first place.

(23) The sessions included a detailed critique of the labor laws affecting women, the presentation of religious arguments supporting recent legal reforms af– fecting women's businesses, and an evaluation of implementation mecha– nisms.

(24) For more information on the history of Islamic feminism in Saudi Arabia, see Mai Yamani, "Some Observations on Women in Saudi Arabia," in Feminism and Islam: Legal and Literary Perspectives, ed. Mai Yamani (Reading, UK: Ithaca Press, 1996), 279. The Context for Intergroup Leadership 185

(25) Eleanor A. Doumato, "Women and the Stability of Saudi Arabia," Middle East Re– port 171 (1991): 34–37.

(26) Ibid., 37.

(27) For a full description of the trade–off, see Todd Pittinsky and Stephanie Si– mon, "Intergroup Leadership," The Leadership Quarterly 18, no. 6 (2007): 586–605.

(28) The members listed the pros and cons of cooperating with Western agencies and discussed the differences between accepting financial support and ac– cepting other types of support (such as training programs) and differences between participating in conferences funded by the State Department ver– sus those organized by NGOs.

(29) Bernard. M. Bass, Leadership and Performance Beyond Expectations (New York: Free Press, 1985).

obeikandl.com

(30) Examples of process theories include social identity and self−categorization theo− ries. Turner, “Research on Social Identity and Self−Categorization Theories,” 34.

(31) Reicher succinctly described the relationship between identity and context in a state of flux: “Whom we categorize as ingroup and outgroup, whom we see as ally or enemy, and the bases upon which we treat those so categorized are all in constant motion.” Reicher, “The Context of Social Identity: Domi− nation, Resistance, and Change,” 924.

(32) There are several experimental social psychology research programs that triangu− late different methods and combine field and laboratory settings. See, for example, Miles Hewstone, “Three Lessons from Social Psychology: Multiple Levels of Analysis, Method− ological Pluralism and Statistical So− phistication,” in The Message of Social Psychology: Perspec− tives on Mind in Society, ed. Craig McGarty and S. Alexander Haslam (Oxford: Blackwell, 1997), 166−182.

(33) Reicher, “The Context of Social Identity: Domination, Resistance, and Change,” 938.

obeikandl.com